

دور قطاع التكوين المهني والتمهين في استدامة القطاعات الاقتصادية

(دراسة حالة معهد التكوين المهني والتمهين لولاية عين الدفلى)

The Role of the Vocational Training and Professionalization Sector in the Sustainability of Economic Sectors (Case Study: Vocational Training and Professionalization Institute, Aïn Defla Province)

صغير موح مريم

Seghirmoh meryem

جامعة خميس مليانة (الجزائر)، m.seghir-moh@univ-dbkkm.dz

تاريخ النشر: 2025.07.21

تاريخ القبول: 2025.06.29

تاريخ الاستلام: 2025.05.05

مستخلص: تهدف الدراسة إلى إبراز دور قطاع التكوين المهني و التمهين في استدامة القطاعات الاقتصادية ،من خلال تكوين وتدريب المتربين وفق برامج محينه تراعي المتغيرات الحديثة. لتكوين طاقة بشرية ذات كفاءة ومهارة قادرة على التكيف مع ممارسات الاستدامة البيئية والتطورات التكنولوجية. ولمعالجة جوانب الدراسة تم إعداد استبيان وجه إلى طاقم المهنيين المعني بالتكوين في المعهد المتخصص بولاية عين الدفلى وقد توصلت الدراسة إلى أهمية قطاع التكوين المهني والتمهين في استدامة القطاعات الاقتصادية على اختلافها، رغم التحديات التي يواجهها القطاع كوجود فجوة بين برامج التكوين المهني و سوق العمل، وكذا مشكلة قلة التمويل الذي على الوزارة الوصية تداركها.

الكلمات المفتاحية: التكوين المهني و التمهين الاستدامة الاقتصادية.

تصنيف JEL : J24 ; O44

Abstract: The study aims to highlight the role of the vocational training and professionalization sector in the sustainability of economic sectors, through the training and development of trainees according to updated programs that take into account modern changes. This aims to create a skilled and competent workforce capable of adapting to environmental sustainability practices and technological developments. To address these aspects, a questionnaire was prepared and directed to the professional staff involved in training at the specialized institute in Aïn Defla. The study concluded that the vocational training and professionalization sector is important for the sustainability of various economic sectors, despite the challenges facing the sector, such as the gap between vocational training programs and the labor market, as well as the problem of limited funding, which the relevant ministry must address.

Keywords: Vocational training and professionalization, Economic Sustainability

JEL Classification Codes: J24 ; O44

المؤلف المرسل: مريم صغير موح، m.seghir-moh@univ-dbkkm.dz

1. مقدمة

في ظل التغيرات المتسارعة التي يعرفها الاقتصاد العالمي، بات من الضروري إعادة النظر في الأدوار الحيوية التي تضطلع بها مختلف القطاعات، خاصة تلك التي تمس مباشرة بتأهيل المورد البشري . ويتكون نظام التربية و التكوين من ثلاثة نظم وهي نظام التعليم التابع لوزارة التربية الوطنية ، النظام الجامعي و التابع لوزارة التعليم العالي و النظام الثالث و هو التكوين المهني والتمهين و التابع لوزارة التكوين و التعليم المهنيين، و يعد قطاع التكوين المهني أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ، و نظرا لدوره المحوري في إعداد كفاءات بشرية مؤهلة تلبي احتياجات سوق العمل و تواكب المتغيرات في مختلف القطاعات . و في ظل التحديات المرتبطة بالبطالة و متغيرات الاقتصاد العالمي يبرز التكوين المهني كأداة إستراتيجية لضمان التكيف المستمر بين العرض التكويني و الطلب الاقتصادي .

و الجزائر تولي اهتمام كبيرا بقطاع التكوين المهني بما يتماشى مع رؤيتها لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في جميع القطاعات. وجاءت الدراسة للإجابة عن الإشكالية: ما مدى إسهام قطاع التكوين المهني في تحقيق استدامة القطاعات الاقتصادية؟ و يندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية :

- كيف يساهم التكوين المهني في تأهيل الموارد البشرية بما يخدم استدامة القطاعات الاقتصادية؟
 - ما هي الآليات التي تعزز من قدرة برامج التكوين المهني في مواكبة التحولات الاقتصادية؟
 - هل برامج التكوين المهني تتماشى و احتياجات سوق الشغل من مهارات و مؤهلات ؟
- وكإجابة أولية تم الانطلاق من الفرضية الرئيسية أن قطاع التكوين المهني يساهم في تعزيز استدامة القطاعات الاقتصادية بالإضافة إلى الفرضيات الجزئية التالية:
- يساهم التكوين المهني بشكل ايجابي في تأهيل الموارد البشرية بما يخدم استدامة القطاعات الاقتصادية .
 - إدماج مفاهيم الاقتصاد المستدام و الرقمنة في برامج التكوين المهني يعزز من قدرته على مواكبة التحولات الاقتصادية .
 - هناك فجوة بين البرامج التكوينية و احتياجات السوق تؤثر على فعالية القطاع .
- وتهدف الدراسة إلى تحقيق النقاط الآتية :
- إبراز دور قطاع التكوين المهني في دعم استدامة القطاعات الاقتصادية .
 - تقييم مدى ملائمة برامج التكوين المهني لمتطلبات سوق الشغل .
 - اقتراح توصيات عملية لتحسين أداء قطاع التكوين المهني.

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على قطاع حيوي يساهم في الحد من البطالة و تعزيز التنافسية الاقتصادية، كما أنها تقدم تشخيصا ميدانيا مبني على آراء الفاعلين في قطاع التكوين المهني.

اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي في شقها النظري، تم من خلاله استعراض أدبيات ذات صلة بموضوع التكوين المهني و الاستدامة الاقتصادية، أما الشق التطبيقي فقد تم تنفيذه من خلال إعداد استبيان موجه إلى عينة من أساتذة ومستشاري التوجيه بمعهد التكوين المهني بعاصمة ولاية عين الدفلى وفق مقياس (LIKERT) الثلاثي، بهدف جمع معطيات ميدانية تمكن من تحليل واقع القطاع و التحديات التي يواجهها من منظور داخلي بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإنسانية SPSS.

2. أساسيات قطاع التكوين المهني

يمنح التكوين الفرد القدرة على تأدية مهامه بكفاءة في وظيفته الحالية أو المستقبلية، ولقد عرف المفكر Jean Marie التكوين أنه مجموعة العمليات و الوسائل ، المنهجيات و الدعائم المخططة التي يمكن من خلالها تحفيز الموارد البشرية على تحسين معارفهم سلوكهم و كفاءتهم. وتعرف مؤسسة التكوين بأنها هي مؤسسة تكوينية للشباب في مختلف التخصصات تضمن دروس نظرية و تطبيقية و هي مؤسسة تابعة لوزارة التكوين و التعليم المهني. (جميلة، 2019، صفحة 15)

1.2. أنماط قطاع التكوين المهني و التمهين

تتنوع أنماط التكوين المهني وفق لتخصصات، و توجد خمسة (05) أنماط في التكوين وهي كالآتي: (المهنيين، مدونة شعب و تخصصات التكوين المهنيين، 2019، صفحة 85)

- التكوين الإقامة: يجرى هذا النمط من التكوين داخل هيئات تربص مخصصة و مجهزة لذلك، تتمثل هذه الهياكل في مراكز التكوين المهني و التمهين، و في المعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين المهني يكون التكوين الإقامي داخل مؤسسة تكوين معينة طيلة مدة التبرص. و يستكمل بفترات تطبيقية تنظم في الوسط الصناعي لصالح المترشحين.
- التكوين عن طريق التمهين: الهدف منه هو إعطاء المترشحين تأهيلا مهنيا يضعه في اتصال مباشر مع المهنة داخل ورشة العمل أو لدى حرفي، مؤسسة إنتاجية، مصالح إدارية و يتم التكفل بهم من طرف الجهة المستقبلية و هنا يكتسب المتريص معارف ومهارات بالاحتكاك المباشر مع بيئة العمل. أما الجانب النظري فيؤخذ على شكل محاضرات في مؤسسة التكوين.
- التعليم المهني عن بعد: الهدف من هذا النمط من التكوين هو ضمان تقديم الدروس التكوينية عن طريق المراسلة أي البريد، حيث تصل إلى مقر سكن المسجلين للاستفادة من دروس التعليم المهني عن بعد.
- الدروس المسائية: تعتمد هذه الطريقة التكوينية على أساس تنظيم دروس التكوين في المؤسسات العادية في آخر النهار بعد الانتهاء من دروس التكوين الإقامي العادي، و يناسب هذا النمط العمال و الموظفين الذين يرغبون في اكتساب مهارات جديدة.
- التكوين المتواصل: هو نمط يضمن للعمال تكوينا طيلة حياتهم المهنية و يسمى بالتكوين أثناء الخدمة و هدف منه هو تحسين الكفاءة و تحين معلوماتهم لتكيف مع المتغيرات و التطورات.

2.2. أهمية قطاع التكوين المهني

يعتبر قطاع التكوين من أهم الركائز لنمو و تطواري مجتمع، وهذا يعود لأهميته البالغة و التي تظهر في النقاط التالية:

(فاطمة، 2015، صفحة 38)

- تحقيق الموائمة بين التعليم و سوق العمل: يعد الشباب المتريص لاكتساب مهارات عملية تتماشى مع احتياجات سوق العمل، مما يقلل الفجوة بين ما يتعلمه الشاب و ما يتطلبه سوق العمل مما يساهم في مكافحة البطالة.
- تشجيع ريادة الأعمال: يشجع القطاع على إنشاء مؤسسات مصغرة وفق مؤهلاتهم و مهاراتهم التي تحصلوا عليها خلال التبرص.
- تعزيز الإنتاجية و الجودة: العمال المؤهلون يساهمون في تحسين أداء المؤسسات و رفع من جودة المنتجات مما يزيد من مستوى التنافسية المحلية و الدولية.
- المحافظة على الموروث الثقافي: يساعد القطاع على المحافظة على المهن التقليدية من صناعة ألبسة، حلي و حلويات... الخ. كما انه يكون في ترميم الأماكن الأثرية.
- المحافظة على البيئة و الدعوة إلى الطاقات المتجددة.
- الدعوة لمواكبة التطور التكنولوجي بتبرصات خاصة بالرقمنة

3. دور قطاع التكوين المهني والتمهين في استدامة القطاعات الاقتصادية في الجزائر

في ظل التطورات الاقتصادية و التكنولوجيا التي يعرفها الاقتصاد العالمي، و الاهتمام المتزايد في تحقيق الاستدامة الاقتصادية و المحافظة على البيئة. أصبح من الضروري الاهتمام بدور قطاع التكوين المهني كقطاع استراتيجي في تحقيق الاستدامة الاقتصادية عبر تكوين موارد بشرية مؤهلة و ذات كفاءة (رايح، 2023، صفحة 109).

1.3 الاستدامة الاقتصادية

الاستدامة الاقتصادية هي قدرة الاقتصاد على الحفاظ مستوى معين من الإنتاج الاقتصادي دون إحداث أضرار بيئية أو استنزاف مواردها الطبيعية مما يشكل تهديدا في قدرة الأجيال القادمة على التمتع بخيراتها. و هذا ما يحقق نموا اقتصاديا بطريقة مسؤولة بيئيا واجتماعيا. (العايب، 2010-2011، صفحة 112)

فمن أجل تحقيق الاستدامة الاقتصادية يجب تطبيق بعض المبادئ و الممارسات لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية و المحافظة على البيئة و مواردها و هي: (الاعمال، 2023، صفحة 37)

- الاستثمار في الموارد البشرية: الاهتمام بالموارد البشرية بإكسابها القدرات المهارات، و توفي التعليم و التدريب من أجل دخول سوق العمل. من الأساليب الفعالة لتحقيق الاستدامة الاقتصادية.
- التنمية المستدامة: تتحقق التنمية المستدامة من خلال تشجيع الابتكار و التكنولوجيا و الاستثمار في البنية التحتية الخضراء، و تشجيع الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية التي تحافظ على البيئة و مواردها.
- التنمية الريفية المستدامة: تشجيع ممارسات حماية موارد الطبيعة من الاستغلال الجائر، و ذلك عبر استخدام تقنيات و أساليب تدعم الاستدامة البيئية مثل استخدام الطاقة المتجددة و تقليل النفايات و التلوث.
- الاستدامة البيئية: التشجيع على ممارسات المحافظة على البيئة و مواردها الطبيعية، و تضمن حق الأجيال القادمة في مواردها.

و لقد استطاع قطاع التكوين المهني تحقيق هذه الممارسات و هذا ما سنوضحه في النقاط الموالية.

3.2. أهمية قطاع التكوين المهني في تحقيق استدامة القطاعات الاقتصادية

تظهر أهمية قطاع التكوين المهني و التمهين في تحقيق استدامة القطاعات الاقتصادية من خلال الجهود الرامية من قبل الدولة في فتح تخصصات للمترشحين من أجل توفير اليد العاملة المؤهلة، فالجزائر تسعى بخطوات ثابتة لتحقيق مفهوم الاستدامة في عدة قطاعات و هي كالآتي:

- قطاع الصناعة: حضي القطاع باهتمام كبير فلقد برمجت العديد من الشعب الخاصة بالقطاع و هي شعبة الكيمياء الصناعية و صناعة البلاستيكية و تضم تسعة عشر (19) تخصص مختلف (صناعة التجهيزات و قطع الغيار الخاصة بمادة البوليستر المقوى بألياف الزجاج، صناعة البلاستيك، تشكيل المطاط الصناعي.... الخ). شعبة الإنشاءات المعدنية و هي تضم أربعة و عشرون (24) تخصص (تلجيم الصناعي، الدراسات في الهيكلة المعدنية، الخ). الإنشاءات الميكانيكية و الصناعة الحديدية و تضم ثلاثة و عشرون (23) تخصص (الصيانة الميكانيكية في الإنشاءات الميكانيكية و الصناعة الحديدية، الصيانة الصناعية في الإنشاءات الميكانيكية و الصناعة الحديدية.... الخ)، شعبة ميكانيك المحركات و الآليات و تضم تسعة و عشرون (29) تخصص (ميكانيك تصليح المركبات الصناعية، قيادة محطة الصناعة و الخرسانة.... الخ)، بالإضافة إلى شعبة صناعة الجلود و التي تضم أربعة عشر (14) تخصص (تركيب و تشطيب الأحذية، التصنيع و الإنتاج الآلي للأحذية.... الخ) و في الأخير شعبة الصناعة الغذائية و التي تحتوي على واحد و عشرون تخصص (تحضير المشروبات و المعلبات، إنتاج أغذية الحيوانات.... الخ).

- قطاع الفلاحة: أطلقت الجزائر عدة برامج تكوين مهني لفائدة الشباب فهناك ثلاثة وعشرون (23) تخصص في الإنتاج النباتي (خضروات ، حبوب ، الكروم ، النباتات الطبية والعطرية ، الغابات...الخ)، وهناك ثلاثة عشر (13) تخصص في الإنتاج الحيواني (تربية الدواجن، الأرانب، الأبقار، الخيول والإبل...الخ). ولقد ركزت على مجالات معينة أهمها : - الزراعة البيولوجية – تربية المواشي بطريقة مستدامة – تقنيات الري الحديث وهذا للحفاظ على الموارد الطبيعية وزيادة الإنتاج الفلاحي دون الإضرار بالبيئة.

- قطاع السياحة : عمدت الجزائر إلى فتح عدة تخصصات في مجال السياحة وهناك شعبة الفنادق، الإطعام والسياحة تحتوي على سبعة وعشرون (27) تخصص (وكالة سياحية ، خدمات فندقية...الخ)، وفيما يخص السياحة الصحراوية فلقد فتحت تخصصات في ولايات مثل تمنراست، تندوف و جانت لتكوين مرشدين سياحيين متخصصين في السياحة الصحراوية ، كما أنها تهدف إلى حماية المعالم الطبيعية والأثرية بفتح سبعة (07) تخصصات في بناء وترميم المواقع الأثرية والمعالم التذكارية وهذا للحفاظ على التراث المبنى .

-قطاع الصناعات التقليدية: من أجل المحافظة على التراث الثقافي تم فتح سبعة وعشرون (27) تخصص في مجال (النقش على الخشب، الحدادة الفنية، المنتجات الجلدية التقليدية...الخ) وتهدف جميعها إلى المحافظة على الموروث الثقافي والاجتماعي للبلاد. - قطاع و البناء و الأشغال العمومية: قامت الوزارة بفتح شعبة خاصة بالبناء و الأشغال العمومية تضم اثنان و خمسون (52) تخصص في هذا المجال (رسم الدراسة هندسة معمارية، البناء، مسير أشغال البناء...الخ) فهي تهدف إلى إدماج مفاهيم البناء الأخضر في بعض معاهد التكوين مثل معاهد العاصمة و البلدية لتحقيق البناء المستدام من خلال تكوين (العزل الحراري، استخدام مواد بناء صديقة للبيئة).

- قطاع الصيد الحري : في ظل الاهتمام بهذا القطاع تم فتح شعبة الصيد البحري و تربية المائيات و هي تضم ثمانية (8) تخصصات (تربية الأسماك في الأحواض ، معالجة المنتجات السمكية...الخ).

- قطاع المناجم : فتح لهذا القطاع شعبة خاصة وهي شعبة المناجم و المحاجرو هي تضم احد عشر (11) تخصص مفتت في المناجم ، الرقابة و الأمن المنجمي ,مسير الإنشاءات لمعالجة الركام...الخ).

- قطاع النفط: سميت الشعبة الخاصة بهذا القطاع بشعبة الصناعات النفطية و هي تضم ثمانية (08) تخصصات (تقني في أراضي النفط، أشغال الآبار، الرقابة و الأمن الصناعي...الخ).

- قطاع الخدمات : خصص لهذا القطاع العديد من الشعب للإحاطة بكافة جوانبه و هي شعبة مهن الخدمات و التي تضم اثني عشر (12) تخصص (النسج و الحياكة ، التجميل ، حلاقة النساء...الخ)، شعبة النسيج و الألبسة و تضم واحد و ثلاثون (31) تخصص (إنتاج النسيج، خياطة الألبسة الجاهزة، التفصيل الصناعي...الخ) شعبة تقنيات الإدارة و التسيير تضم واحد و ثلاثون (31) تخصص (المحاسبة، البنوك، التأمينات...الخ) و شعبة تقنيات السمي البصري و تضم اثني عشر (12) تخصص (التصوير، تقنيات استغلال و صيانة التجهيزات السمعية البصرية ، التركيب وما بعد الإنتاج...الخ).

بالإضافة إلى القطاعات الأخرى و لتطبيق مفهوم الاستدامة و حماية البيئة و مواردها الطبيعية تم فتح شعب مثل:

- قطاع الطاقات المتجددة : و الذي يضم شعبة الكهرباء الالكترونية –طاقوية و هي تحتوي على أربعون (40) تخصص (تركيب وصيانة الألواح الشمسية /الحرارية، تركيب و صيانة الألواح الشمسية /الضوئية ، الفعالية الطاقوية و الآلية الصناعية...الخ). - قطاع البيئة:لقد ترجم الاهتمام بنظافة البيئة و استدامة مواردها الطبيعية بفتح شعبة خاصة وهي مهن المياه و البيئة و التي تضم اثنان و عشرون (22) تخصص (تسيير و فرز النفايات، البيئة، استغلال السدود...الخ).

ومن أجل مواكبة التطورات التكنولوجية السريعة فقد تم فتح شعبة إعلام ألي -رقمنة- الاتصالات وهي تضم اثنان وعشرون (22) تخصص (مستغل المعلوماتية ، إدارة الحوسبة السحابية و المحاكاة الافتراضية ، الأنظمة الرقمية الخ). وفي الأخير فإن القطاع يدعم الشباب الخرجين لإنشاء مؤسسات مصغرة هذه المشاريع تخلق ديناميكية اقتصادية محلية و تقلل من التبعية للاستيراد.

4. الدراسة التطبيقية

تطرقنا في هذا الجزء من الدراسة إلى مامدى مساهمة قطاع التكوين المهني في استدامة القطاعات الاقتصادية في ولاية عين الدفلى من منظر أهل القطاع في المعهد المتخصص ، ومدى وعي أساتذته بأهمية القطاع والتحديات الراهنة التي يواجهها لمواكبة التطورات في مجال الاستدامة و الرقمنة، وقد تم إعداد استبيان موجه إلى مدير المعهد ،مستشار التوجيه و مساعديه. وأستاذة التكوين تم استقبال ثلاثون (30) ردا .

4.1. منهج الدراسة وعينة الدراسة

عولجت ردود الاستبيان باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) و لقد استخدم مقياس لديكارت (LIKERT) الثلاثي مع العلم أن درجة (03) للدرجة الأعلى موافق و (01) لدرجة الأقل غير موافق , قسم الاستبيان إلى مجموعة محاور يحتوي كل محو على مجموعة عبارات و هذا للإحاطة بكافة جوانب الدراسة و هي كالآتي:

- المحور الأول: البيانات الشخصية وهي معلومات عامة حول عينة الدراسة الجنس، الوظيفة والخبرة،
 - المحور الثاني: تقييم أهمية قطاع التكوين المهني
 - المحور الثالث : دور قطاع التكوين المهني في تعزيز استدامة القطاعات الاقتصادية
 - المحور الرابع: التحديات و الفرص التي تواجه القطاع في تعزيز استدامة القطاعات الاقتصادية
 - المحور الخامس : الحلول التي يمكن أن تساهم في تعزيز استدامة القطاعات الاقتصادية
- و للحكم على ثبات الاستبيان تم استخدام مؤشر ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) يشار إليه بمقياس الاتساق الداخلي أو الثبات وهذا لمعالجة عبارات الاستبيان و التأكد من ثباتها وهذا ما يوضحه الجدول الموالي :

مؤشر ألفا كرونباخ	عدد العبارات	محاور الاستبيان
0,875	6	1- تقييم أهمية قطاع التكوين المهني
0.942	5	2- دور قطاع التكوين المهني في تعزيز استدامة القطاعات الاقتصادية
0.879	5	3- التحديات و الفرص التي تواجه القطاع في تعزيز استدامة القطاعات الاقتصادية
0,869	5	4- الحلول التي يمكن أن تساهم في تعزيز استدامة القطاعات الاقتصادية
0.892	21	الاستبيان ككل

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

و من خلال الجدول يتضح أن مؤشر الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) للمحاور يفوق 0,75 و قريبة من 1 ، أما للاستبيان كاملا فقد بلغت قيمته (0,892) ويدل هذا أن أداة القياس تتمتع بالثبات -توزيع أفراد عينة الدراسة وفق الجنس

من خلال تبويب ردود الاستبيان وجدنا (16) إجابة لذكرو (14) إجابة لجنس أنثى كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول 1. توزيع أفراد عينة الدراسة وفق للجنس

الجنس	العدد	النسبة	العدد	النسبة
المجموع	30	16	53.3	14
			46.7	

المصدر: من إعداد الباحثة.

- توزيع أفراد عينة الدراسة وفق الوظيفة

وفق معطيات برنامج الحزم الإحصائية SPSS نجد أن أفراد عينة الدراسة قد اشتملت على الوظائف المستهدفة من الاستبيان و بالنسبة للخيار أخرى مع التحديد فكان ردين لرئيس مصلحة ومساعد مستشار التوجيه. و الجدول الموالي يوضح ذلك::

الجدول 2. توزيع أفراد عينة الدراسة وفق الوظيفة

اختبار	العدد	النسبة
مدير المؤسسة	1	3.3
مستشار توجيه	1	3.3
أستاذ تكوين	25	83.3
أخرى	3	10
المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

- توزيع عينة الدراسة وفق الخبرة

توزعت أفراد عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة بين الفترات الثلاثة وكانت الفترة الأكثر من 10 سنوات هي الأكثر و تليها الفترة الأقل من 5 سنوات وهذا ما يوضحه الجدول.

الجدول 3. توزيع أفراد عينة الدراسة وفق الخبرة

اختبار	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	9	30
من 5 إلى 10 سنوات	4	13.3
أكثر من 10 سنوات	17	56.7
المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

2.4. تحليل محاور الاستبيان

تم تقسيم محاور الاستبيان إلى أربعة (04) محاور، ويحتوي كل محور على مجموعة عبارات وهذا للاحاطة بكل جوانب الموضوع. و عولجت البيانات باستخراج عدد التكرارات و النسب المئوية، المتوسط الحساب و الانحراف المعياري وهذا للعبارات و للمحور ككل. و سنوضح في النقاط الموالي تحليل بيانات كل محور على حدي.

تقييم أهمية قطاع التكوين المهني

لقطاع التكوين المهني أهمية كبيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وجاءت العبارات لتغطي هذه النقاط يحتوي

المحور على ستة عبارات هي كالآتي:

- العبارة الأولى (01): له دور كبير في تطوير مهارات الشباب وتوجيههم نحو سوق العمل
- العبارة الثانية (02): مساهم فعال في الحد من البطالة
- العبارة الثالثة (03): يساعد على اكتساب المهارات القابلة لتطبيق عملي مباشر
- العبارة الرابعة (04): يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير فرص تدريبية لكل فئات المجتمع
- العبارة الخامسة (05): يعزز ثقافة التعليم المستمر والتطوير المهني
- العبارة السادسة (06): يساعد في تطوير مهارة ريادة الأعمال وإنشاء مؤسسات مصغرة

الجدول 4: تقييم أهمية قطاع التكوين المهني

ترقيم العبارة	البدائل									
	موافق	محايد	غير موافق		موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
			النسبة	التكرار						
01	29	96.7	0	0	1	3.3	2.933	0.365	موافق	
02	25	83.3	4	13.3	1	3.3	2.80	0.484	موافق	
03	23	76.7	6	20	1	3.3	2.733	0.520	موافق	
04	25	83.32	4	13.3	1	3.3	2.800	0.482	موافق	
05	21	70	8	26.7	1	3.3	2.667	0.546	موافق	
06	23	76.7	7	23.5	0	0	2.766	0.430	موافق	
للمحور							2.883	0.284	موافق	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه يتضح اتفاق أفراد عينة الدراسة على أهمية قطاع التكوين المهني في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية من خلال برامج التكوين الموجهة للمتربين.

دور قطاع التكوين المهني في تعزيز استدامة القطاعات الاقتصادية

حاولنا في هذا المحور إظهار النقاط التي يبرز فيها دور قطاع التكوين المهني في تعزيز الاستدامة للقطاعات الاقتصادية،

سواء من ناحية دعمها بالموارد البشرية المؤهلة أو من خلال دمج مفاهيم التوجه البيئي والرقمي في برامج التدريب. يحتوي المحور على خمسة عبارات هي كالآتي:

- العبارة الأولى (01): يساهم بشكل فعال في تزويد القطاعات الاقتصادية بالكفاءات والمهارات المطلوبة.
- العبارة الثانية (02): هناك شراكة وتعاون فعال مع القطاعات الاقتصادية لتحديد الاحتياجات
- العبارة الثالثة (03): تتوافق البرامج والمناهج التدريبية مع الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل
- العبارة الرابعة (04): يتم تحديد محتوى البرامج التعليمية بشكل دوري لمواكبة التطور التكنولوجي والاقتصادي
- العبارة الخامسة (05): يولي اهتمام بتضمين مفاهيم الاستدامة في برامج التكوينية (المهارات الخضراء، الاقتصاد الدائري)

الجدول 5: دور قطاع التكوين المهني في تعزيز استدامة القطاعات الاقتصادية

رقيم العبارة	البدائل								
	المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق		محايد		موافق	
				النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
01	موافق	0.595	2.7	6.7	2	16.7	5	76.7	23
02	محايد	0.727	2.233	16.7	5	43.3	13	40	12
03	غير موافق	0.944	1.933	46.7	14	13.3	4	40	12
04	محايد	0.817	1.766	46.7	14	30	9	23.3	7
05	موافق	0.595	2.7	23.3	7	16.7	5	76.7	23
المحور	محايد	0.776	2.133						

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

من خلال تحليل عبارات المحور نجد أن العبارة الأولى وهي يساهم بشكل فعال في تزويد القطاعات الاقتصادية بالكفاءات والمهارات المطلوبة قد حازت على موافقة أفراد العينة بمتوسط حسابي 2.7 وهذا يدل على دور القطاع في توفير القطاع العمال المستقبليين ذو كفاءة ومهارة مطلوبة في سوق العمل. وجاءت العبارة الثانية والتي كانت حول إن كانت هناك شراكة وتعاون فعال مع القطاعات الاقتصادية لتحديد الاحتياجات والتي جاءت برودود انقسمت بين المؤيد والعارض لكن الردود الأكثر كانت محايدة. بمتوسط حسابي 2.233 والعبارة الثالثة الخاصة بتوافق البرامج والمناهج التدريبية مع المتغيرة لسوق العمل فلقد جاءت بمتوسط حساب قدر ب: 1.933 مما يجع اتجاه الإجابة غير موافق و التي تؤكد وجود فجوة بين برامج التدريب و متغيرات سوق العمل. والعبارة الرابعة والتي كانت حول يتم تحديد محتوى البرامج التعليمية بشكل دوري لمواكبة التطور التكنولوجي والاقتصادي فلقد جاءت الإجابة بتوجه محايد بمتوسط حسابي 1.766 وذلك لتشتت الردود بين موافق وغير موافق و النسبة الأكبر لمحايد. والعبارة الخامسة حول مدى اهتمامه بتضمين مفاهيم الاستدامة في برامجه التكوينية (المهارات الخضراء، الاقتصاد الدائري) فلق جاءت بمتوسط حسابي 2.7 و باتجاه إجابة موافق و الذي يؤكد توجه الجزائر نحو تحقيق أهداف الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية مع المحافظة على الموارد الطبيعية. وفي الأخير جاء المحور بمتوسط حسابي 2.133 وانحراف معيار 0.776.

تحديات وفرص قطاع التكوين المهني في تعزيز استدامة القطاعات الاقتصادية

يرجى إدخال محتوى العنوان الفرعي الثاني، يحتوي المحور على خمسة عبارات هي كالآتي:

- العبارة الأولى (01): يعتبر نقص التنسيق بين التكوين المهني وقطاع العمل من أهم العوائق في تحقيق دور القطاع
- العبارة الثانية (02): قلة البرامج المتخصصة هي سبب في عدم تحقيق الأهداف
- العبارة الثالثة (03): يواجه القطاع قلة التمويل يجعل أدائه غير كفى
- العبارة الرابعة (04): تراجع الإقبال على التكوين المهني جعله قطاع غير فعال
- العبارة الخامسة (05): ساهم نقص خبرات الاساتذه في عزوف القطاع الخاص من استخدام خريجي مراكز التكوين المهني

الجدول 6: التحديات وفرص لتعزيز الاستدامة

ترقيم العبارة	البدائل									
	موافق	محايد	غير موافق		موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
			النسبة	التكرار						
01	24	80	5	16.7	1	3.3	2.766	0.504	موافق	
02	19	63.3	6	20	5	16.7	2.466	0.776	موافق	
03	20	66.7	7	23.3	3	10	2.566	0.678	موافق	
04	7	23.3	13	43.3	10	33.3	1.9	0.758	محايد	
05	9	30	6	20	15	50	1.80	0.886	محايد	
للمحور							2.433	0.727	موافق	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

بالاعتماد على تحليل الردود نجد أن العبارة الأولى حول "يعتبر نقص التنسيق بين التكوين المهني و قطاع العمل من أهم العوائق في تحقيق دور القطاع" كان اتجاه الإجابة موافق بمتوسط حسابي (2.766) وهذا يعني وفق آراء أفراد عينة الدراسة أن قطاع التكوين لولاية عين الدفلى يعاني من عدم التوصل و الاتفاق على احتياجات القطاعات الاقتصادية جاءت العبارة الثانية قلة البرامج المتخصصة هي سبب في عدم تحقيق الأهداف بمتوسط حسابي قدر 2.566 واتجاه الإجابة موافق وهذا دليل على ضعف البرامج هي سبب في عدم كفاءة القطاع. أما العبارة الثالثة يواجه القطاع قلة التمويل يجعل أدائه غير كفى كان اتجاه الإجابة موافق ويؤكد أن القطاع في ولاية عين الدفلى يعاني نقص الموارد المالية ليتمكن من تحقيق دوره. العبارة الرابعة كانت حول تراجع الإقبال على التكوين المهني جعله قطاع غير فعال فكان اتجاه الإجابة مشتت بين البدائل الثلاثة وكانت الإجابة الأكبر لمحايد. و العبارة الأخيرة ساهم نقص خبرات الأساتذة في عزوف القطاع الخاص من استخدام خريجي مراكز التكوين المهني جاء اتجاه الإجابة بمحايد وهذا لاختلاف أفراد العينة حول نقص الخبرة، و في الأخير كان المتوسط الحسابي 2.433 موافق ويدل أن قطاع التكوين لولاية عين الدفلى يعاني من عدة تحديات على مستوى برامج التكوين ، قلة الموارد المالية و ضعف خبرة الأساتذة.

الحلول التي تساهم في تعزيز دور قطاع التكوين المهني في تعزيز استدامة القطاعات الاقتصادية

يحتوي المحور أهم الحلول المقترحة لمعالجة التحديات التي يواجهها القطاع، يحتوي المحور على خمسة عبارات هي كالآتي:

- العبارة الأولى (01): تطوير البرامج التدريبية لتلبية احتياجات السوق.
- العبارة الثانية (02): تحسين جودة التكوين المهني من خلال تدريب المدربين.
- العبارة الثالثة (03): تعزيز الشراكات بين القطاع العام والخاص.
- العبارة الرابعة (04): التوسع في استخدام التقنيات الحديثة في التدريب.
- العبارة الخامسة (05): تعزيز أهمية التكوين المهني في المجتمع.

الجدول 7: الحلول المقترحة لتعزيز دور التكوين المهني في تحقيق استدامة القطاعات الاقتصادية

ترقيم العبارة	البدائل								
	المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق		محايد		موافق	
				النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
01	موافق	0	3	00	00	00	00	100	30
02	موافق	0.434	2.866	3.3	1	6.7	2	90	27
03	موافق	0.530	2.833	6.7	2	3.3	1	90	27
04	موافق	0.530	2.833	6.7	2	3.3	1	90	27
05	موافق	0.305	2.9	00	00	10	3	90	27
للمحور	موافق	00	3						

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

بناء على تحليل الردود يتضح اتفاق افراد عينة الدراسة على جميع الحلول المقترحة، من أجل النهوض بقطاع التكوين للولاية خاصة والجزائر كافة. من أجل تمكينه من أداء دوره بشكل فعال في تزويد القطاعات الاقتصادية بموارد بشرية مؤهلة وذات كفاءة عالية مع مراعاة الجانب البيئي و حقوق الأجيال القادمة في التمتع بمواردها.

5. خاتمة

إن التكوين المهني ضرورة اجتماعية -اقتصادية في المجتمع الحديث، حيث أن مؤسسات التكوين المهني تشرف على إخراج الموارد البشرية المؤهلة و التي تضمن سير عمليات الإنتاج و الخدمات. وتزداد أهمية القطاع لان عملياته تساعد على:

- نشر الثقافة الصناعية

- إدماج الشباب اجتماعيا و مهنيا

- توفير المكونين المحليين

ومن خلال تحليل ردود الاستبيان الذي وزع، على مهني قطاع المعهد المتخصص للتكوين المهني بولاية عين الدفلى.و الذي كان عدده (30) استبيان و بالاعتماد على نتائج برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية توصلنا إلى النتائج التالية: صدق الفرضية الرئيسية في كون قطاع التكوين المهني يساهم في تعزيز استدامة القطاعات الاقتصادية. كما تم اختبار الفرضيات الجزئية وتوصلنا إلى:

- الفرضية الأولى: صدق الفرضية، يساهم التكوين المهني بشكل ايجابي في تأهيل الموارد البشرية بما يخدم استدامة القطاعات الاقتصادية .

- الفرضية الثانية : صدق الفرضية فالجزائر فعلا تهدف إلى إدماج مفاهيم الاقتصاد المستدام و الرقمنة في برامج التكوين المهني يعزز من قدرته على مواكبة التحولات الاقتصادية .

- الفرضية الثالثة: صدق الفرضية فالإجابات أكدت على وجود فجوة بين البرامج التكوينية و احتياجات السوق وهي تؤثر على فعالية القطاع.

و في الأخير فان التجربة الجزائرية في ربط التكوين المهني بالاستدامة الاقتصادية لا تزال في بداية تطورها ، لكنها تسير في الاتجاه الصحيح خصوصا مع الإجراءات التي قدمتها الدولة في :

- فتح تخصصات جديدة ترسخ مفهوم الاستدامة البيئية والاقتصادية
 - تشجيع الشراكة بين قطاع التكوين المهني والمؤسسات الاقتصادية .
 - التركيز على القطاعات ذات الأثر البيئي الاجتماعي الايجابي .
- و أهم نقطة على الوزارة الوصية الاهتمام بها هي تحيين برامج التكوين المهني لتتوافق و احتياجات السوق و المتغيرات الاقتصادية و التكنولوجية، و إعداد دورات تدريبه للمدربين لمعالجة نقص خبرتهم، وهذا ما سيعطيهم القدرة على تكوين متربين و أياذ عاملة مؤهلين و ذو كفاءة.

6. قائمة المصادر والمراجع

- الاعمال, م. ر. (2023). ماي. (24)رواد الامال KSA. Consulté le 22, 2025, sur <https://www.rowadalaamal.com/>
- العايب, ع. ا. (2010-2011). التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة . سطيف الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس .
- المهنيين, و. ا. (219). مدونة الشغب المهنية و تخصصات التكوين المهني .الجزائر:وزارة التكوين و التعليم المهنيين.
- المهنيين, و. ا. (2019). مدونة شعب و تخصصات التكوين المهنيين .الجزائر:وزارة التكوين و التعليم المهنيين.
- جميلة, ج. (2019). سياسة التكوين المهني و دورها في تحقيق الامن الاجتماعي للمتكونين .مجلة سوسيولوجيا الجزائر
- رابح, ح. م. (2023). راس المال البشري الثروة المستدامة في منظمة القرن الحادي والعشرين .مجلة الاقتصاد الجديد 14, 2.
- فاطمة, ع. (2015). دور قطاع التكوين المهني في سوق الشغل .مجلة نظرة على القنون الاجتماعي
- ورغي, س. أ. (2020). قطاع التكوين المهني في الجزائر بين واقع التعليم التقليدي و تحديات التعليم الالكتروني .مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية .

للاستشهاد بهذا المقال وفق طريقة (APA) :

صغير موح مريم (2025). دور قطاع التكوين المهني والتمهين في استدامة القطاعات الاقتصادية .مجلة الاقتصاد الجديد. المجلد 16 / العدد 02/2025.